



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

2020 يونيو 13-12-11 ، 1441 شوال 22-21-20





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
8	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

دعت لمراعاة الظروف المحيطة بالمباني التي تُتخذ قرارات بإزالتها حقوق الإنسان تعلق على وفاة الطفلة نورة : فرق بين من يأوي أسرته والمعتدي على أملاك الدولة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 شوال 1441هـ - 13 يونيو 2020م

<https://www.almowaten.net/2020/06>

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بياناً حول وفاة “الطفلة نورة” ضحية الشيوول أثناء إزالة تعدييات في محافظة الحرجة بمنطقة عسير.

وطالبت جمعية حقوق الإنسان، في بيان لها، لجان إزالة التعدييات في المناطق بمراعاة الظروف المحيطة بالمباني التي تُتخذ قرارات بإزالتها.

ودعت الجمعية إلى التفريق بين من بنى له مأوى أو منزلاً ليؤوي فيه أسرته، ولا يوجد لديه غيره، وبين متعمد التعدي على الأراضي البيضاء وأملاك الدولة بهدف التكسب والتربح.

كما دعت الجمعية إلى عدم إزالة المباني المبنية لإيواء الأسر إلا بعد توفير السكن البديل؛ لأن الضرر ينبغي ألا يزال بما هو أشد منه.

وقدّمت الجمعية تعازيها لأسرة الطفلة، منوهة بتوجيهات أمير المنطقة الأمير تركي بن طلال بالتحقيق في أسباب وفاتها، ومحاسبة من يثبت تسببه.

«حقوق الإنسان» تعلق على حادث وفاة طفلة أثناء إزالة تعديات بـ الحرجة»

المصدر: جريدة تواصل الاحد 21 شوال 1441 هـ - 13 يونيو 2020م
<https://twasul.info/1539593>

تواصل – فريق التحرير:

علقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في بيان لها عبر حسابها الرسمي في “تويتر”، على حادثة وفاة طفلة أثناء إزالة تعديات في محافظة الحرجة بمنطقة عسير.

وطالبت جمعية حقوق الإنسان لجان إزالة التعديات في المناطق بمراعاة الظروف المحيطة بالمباني التي تُتخذ قرارات بإزالتها، داعيةً إلى التفريق بين من بنى له مأوى أو منزلاً ليؤوي فيه أسرته ولا يوجد لديه غيره، وبين متعمد التعدي على الأراضي البيضاء وأمالك الدولة بهدف التكبس والتريح.

دعت الجمعية أيضاً إلى عدم إزالة المباني المبنية لإيواء الأسر إلا بعد توفير السكن البديل؛ لأن الضرر ينبغي ألا يزال بما هو أشد منه.

وقدمت الجمعية تعازيها لأسرة الطفلة، منوهاً بتوجيهات أمير المنطقة الأمير تركي بن طلال بالتحقيق في أسباب وفاتها، محاسبة من يثبت تسببه.

يذكر أن النائب العام الشيخ سعود بن عبد الله المعجب وجه مساء أمس مباشرة إجراءات التحقيق بشأن ملابس وفاة طفلة أثناء تنفيذ إزالة التعديات في محافظة الحرجة جنوب منطقة عسير والوقوف على ملابس وتداويات تلك الواقعة وتقصي مسببات المسؤولية الجزائية الناشئة في هذا الشأن والمتسبب بها حال توافرها.

كما وجه بالتحقيق مع جميع من تقتضي إجراءات القضية التحقيق معهم، وإجراء الكشف الطبي على الجثمان من قبل الطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة على سبيل اليقين، وإحاطة إجراءات التحقيق للواقعة من جميع جوانبه، واستكمال الإجراءات النظامية في ضوء ما يقضي به نظام الإجراءات الجزائية.

ونقل النائب العام تعازيه ومواساته لذوي الطفلة سائلاً الله العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته، ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان إنه سميع مجيب.

جمعية حقوق الإنسان تصدر بياناً حول وفاة طفلة أثناء تنفيذ إزالة التعدييات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 22 شوال 1441هـ -14 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1825861>

تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي حول وفاة طفلة أثناء تنفيذ إزالة التعدييات في محافظة الحرجة جنوب منطقة عسير، واذ تتقدم الجمعية بصادق التعازي والمواساة لاسرة الطفلة، فانها تؤكد على أهمية ما صدر من صاحب السمو الملكي أمير منطقة عسير، بشأن التحقق من أسباب وفاة الطفلة ومحاسبة كل من يثبت تسببه في ذلك.

كما تطالب الجمعية بأن تراعي الجهات ذات العلاقة ومنها لجان إزالة التعدييات في المناطق الظروف المحيطة بما يتم اتخاذ قرار بازالته، بحيث يتم التفريق بين من بنى له ماوى أو منزلاً ليأوي فيه أسرته ولا يوجد لديه غيره وبين من يتعمد التعدي على الأراضي البيضاء وأمالك الدولة بهدف التكبس والتريح والالتزم الإزالة في الحالة الأولى الإ بعد توفير السكن البديل للأسرة،

أن تنفيذ النظام وحسن تطبيقه يقتضي ألا يزال الضرر بما هو أشد منه.

وقال رئيس الجمعية د مفلح بن ربيعان القحطاني أنه يتوجب على منفذي الإزالات عدم التعامل بعنف مع من يصدر بحقهم قرارات بالإزالة كما يجب على من تصدر بحقهم هذه القرارات الانقياد لها وسلوك الطرق النظامية في المطالبه بحقوقهم.

هيئة حقوق الإنسان

وظائف للجنسين بـ "هيئة حقوق الإنسان" .. موعد ورابط التقديم

المصدر: جريدة تواصل الاحد 22 شوال 1441 هـ - 14 يونيو 2020م
<https://twasul.info/1539903>

تواصل – فريق التحرير:

أعلنت هيئة حقوق الإنسان من خلال البوابة الوطنية للعمل (طاقات) عن توفر وظائف شاغرة (للرجال والنساء)، للعمل بالهيئة بمدينة الرياض، بمسمى (مترجم قانوني)، وذلك وفقاً للتفاصيل وطريقة التقديم الموضحة أدناه.

المسمى الوظيفي:

–مترجم قانوني.

الشروط:

- 1- أن يكون المتقدم أو المتقدمة سعودي الجنسية.
- 2- درجة البكالوريوس أو ما يعادلها في تخصص (لغات وترجمة – انجليزي).
- 3- ألا يكون المتقدم أو المتقدمة على رأس العمل سواءً في القطاع العام أو الخاص.
- 4- أن تشير سجلات التأمينات الإجتماعية والخدمة المدنية بعدم تسجيل المتقدم أو المتقدمة على أي وظيفة خلال الستة أشهر السابقة.
- 5- ألا يكون المتقدم أو المتقدمة قد استفاد من برنامج تمهير سابقاً.
- 6- إجادة اللغة الإنجليزية (مستوى مُتقدم).

موعد وطريقة التقديم:

– التقديم مُتاح الآن وينتهي يوم السبت بتاريخ 11/07/2020م، من خلال البوابة الوطنية للعمل (طاقات) عبر الرابط التالي: (اضغط هنا).

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الداخلية تذكّر بعقوبة تجمع المتسوقين والعاملين في المحال التجارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 شوال 1441هـ - 14 يونيو 2020م
<http://www.alriyadh.com/1826317>

بثت وزارة الداخلية عبر حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تذكيراً بالعقوبات التي نصت عليها لائحة الحد من التجمعات التي تسهم في تفشي ونقل فيروس كورونا المستجد، حيث ذكرت أن عقوبة أي تجمع للمتسوقين أو العاملين داخل أو خارج المحل التجاري بما يتجاوز الأعداد المنصوص عليها في الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، في المرة الأولى تعاقب المنشأة أو المسؤول عن ذلك بغرامة قدرها 5 آلاف ريال عن كل شخص زاد عن الأعداد المنصوص عليها بما لا يزيد على 100 ألف ريال، فيما تتم معاقبة كل من حضر أو من دعا لحضور التجمعات أو تسبب بها بغرامة قدرها 5 آلاف ريال، وفي المرة الثانية تعاقب المنشأة أو المسؤول عن ذلك بغرامة قدرها 10 آلاف ريال عن كل شخص زاد على الأعداد المنصوص عليها، فيما تتم معاقبة كل من حضر أو من دعا لحضور التجمعات أو تسبب بها بغرامة قدرها 5 آلاف ريال، وفي المرة الثالثة تتم مضاعفة العقوبة الموقعة في المرة الثانية على المنشأة أو المسؤول عن ذلك، وإحالة المسؤول للنيابة العامة، كما يحال كل من حضر أو دعا لحضور التجمعات أو تسبب بها للنيابة العامة، في حال كانت المنشأة تابعة للقطاع الخاص وتم تكرار المخالفة للمرة الأولى، يتم إغلاقها لمدة ثلاثة أشهر، وفي حال تكررت للمرة الثانية سيتم إغلاق المنشأة ستة أشهر، إذا كان المخالف من المقيمين في المملكة فيتم أبعاده عن المملكة ومنع دخوله نهائياً إليها، بعد تنفيذ العقوبة الموقعة بحقه.

على كل من يعلم عن أي تجمع مخالف إبلاغ الجهة المختصة عن مكان حدوثه، وذلك على الرقم المجاني 999 في جميع مناطق المملكة باستثناء منطقة مكة المكرمة فيكون الإبلاغ على الرقم 911.

الشورى يطالب بتأهيل معاوني القضاة وتحفيز القوى البشرية ببدلات ومكافآت دعم ميزانية مجلس القضاء وإحداث وظائف عليا وتمكينه من العقود الاستشارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 يونيو 1441هـ - 14 يونيو 2020م
<http://www.alriyadh.com/1826306>

حدد الشورى الأربعة المقبل موعداً للتصويت على توصيات اللجنة القضائية تجاه التقارير السنوية للمجلس الأعلى للقضاء للأعوام 38 - 1440 وقد علمت «الرياض» تمسك اللجنة الشورية بالمطالبة بإحداث وظائف في المجلس الأعلى للقضاء بمراتب عليا بأعداد كافية تغطي الاحتياج العملي له، وتحفيز القوى البشرية العاملة في المجلس بمنحها بدلات ومكافآت مجزية تتوازى مع طبيعة العمل الذي تضطلع به، كما طالبت اللجنة بتأهيل معاوني القضاة وإخضاعهم لدورات متخصصة وشاملة، ودعت إلى تمكين المجلس من شغل وظائفه الإدارية، ومنحه صلاحية إجراء المسابقات الوظيفية، وتمكينه من إجراء العقود اللازمة مع الخبراء والمستشارين وبيوت الخبرة، وتعزيز مستوى الأمان والحماية للأنظمة الإلكترونية للمجلس والمحاكم، وطالبت قضائية الشورى بدعم ميزانية المجلس الأعلى للقضاء وإنشاء مبنى له.

توصيات لاستقبال الشكاوى على القضاة إلكترونياً ودراسة تعيين قاضيات بمحاكم الأحوال الشخصية

وبعد أن يصوت الشورى على توصيات تقرير المجلس الأعلى للقضاء يستمع للتوصيات الإضافية المقدمة من الأعضاء ومبرراتهم ورد اللجنة المختصة على أسباب رفضها وعدم قبولها، ومن تلك التوصيات ما طالب به العضو عيسى الغيث بدراسة تعيين قاضيات في محاكم الأحوال الشخصية، وأشار في مسوغات توصيته إلى أن الشريعة لم تحرم ذلك، بل أجازته عند الكثير من العلماء ولا سيما للأحوال الشخصية، ولفت إلى أن مقاصد الشريعة تدعو لتحقيق ذلك لكونها الأفضل في معرفة حال الأحوال الشخصية، وقال: إن النظام لم يشترط الذكورة ففي نظام المحاماة تم منحها الترخيص، إضافة إلى أن هناك مؤهلات لهذه الوظيفة من أساتذات الجامعات والمحاميات المستوفيات للشروط، كما أن هناك ضمانات للمتقاضين لدى الاستئناف عند الاعتراض على أحكامهن «الابتدائية».

وفي توصية إضافية اشترك فيها العضو الغيث والعضو إقبال درندري يحسم الشورى الأربعة توفير آلية إلكترونية بالتفتيش القضائي لاستقبال الشكاوى على القضاة وإبلاغ المشتكى بالنتيجة، وجاء في مسوغات التوصية التي ستقدم حسب تقرير وجهة نظر اللجنة القضائية، أن النظام الإلكتروني يتيح للشكاوى إلكترونياً على الموظفين بالمحكمة ولكن ليس على القضاة، وإنما تتاح كتابياً مما يصعب تقديمها، ومتابعتها، ويرى عضوا الشورى أنه ومن باب ضمان جودة العمل، ينبغي أن تكون الشكاوى ضد القضاة المخالفين أو المقصرين في أداء عملهم إلكترونية، وأن يتاح للشخص حين لا ترضيه نتيجة الحكم من القاضي أن يرفع لدرجة أخرى أمام قضاة أكثر خبرة وتبلغ النتائج كلها بشكل إلكتروني، ويرى الغيث ودرندري أن القضاء اليوم يشهدون تحولاً غير مسبوق في التنظيم والتطبيق والأتمتة وتحتاج عمليات التفتيش القضائي أن تكون شفافة ومعلنة، مما يعزز من النزاهة والثقة في المرافق العدلية، وأضافا في مبررات التوصية القول إن من الملاحظ أن المجلس الأعلى للقضاء لا يبلغ الذين يشتكون القضاة بنتائج شكاوهم ولا بد من إبلاغهم بنتيجة الشكوى النهائية سواء تم محاسبة القاضي المشتكى ضده أو لا من باب الشفافية والإنصاف، وأشارت المسوغات إلى أن بعض القضاة الذين يرتكبون بعض المخالفات التي تضر بمصالح أحد المتخاصمين، مثل الحكم من دون وجود أطراف الدعوى أو دون تمكين الأطراف من الأخذ بالرد للدفع، أو يتعسف في استخدام سلطته، ومن المهم أن يتاح للمتضرر سبل الشكوى ضد هذه الممارسات بشكل ميسر.

ورغم أنه يتم قياس رضا المستفيدين من مقدم الخدمة، وجودة الخدمة، ورضا المستفيد عن الجهة بالمحاكم، إلا أنه لا يوجد ما يتيح تقييم القاضي وأدائه من المستفيد حسب مسوغات توصية الغيث ودرندري، كما أن هناك نوعين من التفتيش القضائي أحدهما متعلق بالشكاوى الواردة من القضاة أو ضدهم والآخر هو التفتيش الدوري، وقد حددت لائحة التفتيش القضائي شروط قبول الشكاوى المقدمة للمجلس الأعلى للقضاء «ضد القضاة» في المسائل التي تتصل بأعمالهم حيث يحق لكل مواطن رفع شكوى ضد أي قاضٍ لرئيس المجلس الأعلى للقضاء، ومن المهم العناية بالشكاوى التي ترد ضد القضاة وتمحيصها بدقة ومعالجة ما يتضمنه بعضها من مخالفات قد يرتكبها بعض القضاة.

وفي رد اللجنة القضائية على ملحوظات الأعضاء تجاه تقرير المجلس الأعلى للقضاء أفادت حول تساءل عضو عن الهدف من إيراد التوصية المتعلقة باستثناء المجلس من قيود التوظيف، وما المقصود من تمكين المجلس من شغل وظائفه الإدارية والمالية، وهل الهدف استثناءه من أنظمة الخدمة المدنية؟ إن الهدف من هذه التوصية ليس استثناء المجلس الأعلى للقضاء من أنظمة الخدمة المدنية، وإنما تمكين المجلس من معالجة موارده البشرية واختيار الكفاءات والقدرات المناسبة لاحتياجاته العملية وتحديد الكفاءات والمعايير المطلوبة لشغل وظائفه بالشكل المطلوب، فقيود التوظيف واستقطاب الكفاءات الملائمة لعمل المجلس والتي تفرضها الآلية النظامية الأنظمة المدنية، اعتبرها التقرير أحد العوائق التي تقف أمام تطوير أعمال المجلس، كما أن التعيين عن طريق المسابقات الوظيفية قد تأتي بمن هو أقل كفاءة ودون المستوى المأمول في العمل، بينما متطلبات العمل في المجلس تحتاج كوادر معينة، والمجلس ذكر في تقريره أن من ضمن معاناة المجلس ضعف الكفاءات الإدارية من إداريين ومستشارين وباحثين، وذكر التقرير أن هذه المشكلة تؤثر سلباً على القيام بأعمال المجلس بالقدر المطلوب، وربما تؤثر على مستوى الأداء والعمل، وتقلل من جودته.

وعن رد اللجنة القضائية حول تساؤل عضو عن ميرر طلب اللجنة في توصياتها دعم ميزانية مجلس القضاء دون إيراد مبررات لهذا الدعم؟ أشارت اللجنة إلى أن التقرير ذكر ضمن الصعوبات التي تواجه المجلس حاجته إلى الدعم المالي، ولفت إلى ضرورة دعم ميزانية المجلس، ليتمكن المجلس من تنفيذ العديد من المشروعات التي يخطط لها، ومنها إجراء الدراسات والأبحاث والتعاقد مع خبراء ومستشارين وبيوت خبرة، والتعاقد مع مراكز البحوث والدراسات، وإقامة جسور معها، خصوصاً وأن القضاء يشهد تطوراً نوعياً كبيرة في ظل رؤية المملكة، وهذه النقطة، وهذا التوسع والتطور الكبير المتسارع يعوزه الدعم المالي الكافي، والمجلس بصدد العديد من المشروعات التقنية الكبيرة وتطوير البنية التحتية للمجلس في مجال الأنظمة الإلكترونية، وإزالة بعض العوائق التي تحول دون إجراءات التعاقدات، كما أن ميزانية المجلس كما هو ملاحظ، تذهب للرواتب (تعويضات العاملين) وفي مجال السلع والخدمات، حيث أشار التقرير إلى أن 96 % من ميزانية المجلس تذهب في هذا الاتجاه، دون أن يكون للمبادرات التطويرية أو التحول الرقمي مخصص كافٍ يلبي هذا الاحتياج الضروري.



«الشؤون البلدية»: لا تهاون في ملاحقة مخالفي إجراءات كورونا

المصدر: جريدة المدينة الأحد 21 شوال 1441هـ - 14 يونيو 2020م
<https://www.al-madina.com/article/689495>

الرياض - المدينة

شددت وزارة الشؤون البلدية والقروية على التعامل بحزم مع المخالفين للتعليمات والتوجيهات الصادرة منها بشأن التصدي لجائحة كورونا ومنع انتشارها، مؤكدة أن عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية يعرض المخالفين للعقوبات سواء كانوا منشآت أو أفراداً من العاملين فيها.

وقالت: إن القطاع البلدي باشر أكثر من (41953) بلاغاً، عبر خدمة 940، وذلك خلال الفترة من (15 مارس - 8 يونيو 2020م) مؤكدة أن تفاعل الشركاء من المواطنين والمقيمين يسهم في تعزيز دور ومهام وأعمال «البلديات» في مساندة الجهود التي تبذلها المملكة للسيطرة على فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19) والحد من انتشاره.

وأكدت الوزارة أن الأمانات والبلديات أنهت إنجاز (41275) معاملة تتعلق بهذه البلاغات، بواقع 98% من إجمالي البلاغات الواردة، حيث تضمنت (4806) بلاغات عن وجود باعة متجولين، و(1224) بلاغاً لعدم الالتزام بإحكام إغلاق وتغليف الطرود قبل تسليمها لمدوب التوصيل، و(8259) بلاغاً لعدم الالتزام بالاشتراطات الصحية للعاملين وتشمل ارتداء الكمامات، والقفازات، والنظافة العامة، ولمس المنتجات بطريقة مريبة.

كما أنجزت (521) بلاغاً لعدم التزام المطاعم وما في حكمها بمنع أكل الوجبات داخل المنشأة، و(4644) لعدم توفير المعقمات والمطهرات والقفازات والكمامات وعدم تطهير عربات التسوق في المنشآت، إضافة إلى (10438) بلاغاً عن وجود زحام داخل المنشأة وعدم ترك المسافات الآمنة بين المتسوقين، و(893) حول النظافة الشخصية للعاملين داخل المنشأة الغذائية، و(10490) بلاغاً عن مخالفة اشتراطات العمل خلال وقت منع التجول وعدم الالتزام بشروط الإغلاق التشغيل.

منع دخول المحاكم وكتابات العدل دون موعد إلكتروني

مسبق

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 شوال 1441هـ -14 يونيو 2020م
<https://www.al-madina.com/article/689489>

المدينة - الرياض

A A

أعلنت وزارة العدل أنه لن يتم استقبال أي مستفيد في المرافق العدلية كافة (المحاكم بمختلف اختصاصاتها وكتابات العدل وفروع الوزارة وأي مرفق عدلي آخر)، إلا وهو يحمل موعداً مسبقاً ولن يسمح له بالدخول إلا في الوقت والتاريخ المحدد، تطبيقاً للإجراءات الاحترازية المعتمدة من الجهات المختصة.

وأوضحت أنه يجب على المستفيدين الحصول على موعد مسبق من خلال بوابة ناجز، والحضور في التاريخ المحدد وقبل الوقت المحدد بخمس دقائق، وحمل نسخة إلكترونية من الموعد للتأكد من صحته قبل الدخول، والحضور في المقر العدلي ذاته المدون في الموعد.

وحددت الوزارة فئات يمنع استقبالها حفاظاً على السلامة العامة، وهم: كبار السن ممن يبلغ عمرهم 65 سنة فأعلى، والذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وذوو الظروف الخاصة مثل أصحاب الأمراض المزمنة والحوامل، ومن تظهر عليهم أعراض الإصابة بالمرض مثل ارتفاع درجة الحرارة والكحة وضيق التنفس، وعدم استقبال المرافقين للمستفيد من الخدمة.

ودعت هذه الفئات إلى التواصل مع قنوات مركز التواصل الموحد 1950 لتقديم الحلول المناسبة بحسب طبيعة الخدمة المطلوبة.

وأكدت الوزارة ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية الواردة في البروتوكولات الوقائية منها لبس الكمامة والمحافظة على التباعد الجسدي والالتزام بإجراءات الكشف على درجة الحرارة قبل الدخول للمقر. وأبانت أن دوام منسوبي المحاكم وكتابات العدل سيكون على فترتين منذ الساعة 7:30 صباحاً وتمتد حتى 6:30 مساءً، لخدمة عدد أكبر من المستفيدين.

يذكر أن العدل أطلقت العديد من الخدمات الإلكترونية في قطاعات الوزارة كافة (القضاء والتوثيق والتنفيذ والصلح والتدريب والمحاماة وغيرها)، مما يغني المستفيدين عن زيارة المرافق العدلية، وذلك من خلال بوابة ناجز الإلكترونية najiz.sa ومركز التواصل الموحد 1950.

الموافقة على تأسيس جمعيتين تعاونيتين استهلاكية وزراعية ضمن مستهدفات مكافحة التستر

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 22 شوال 1441 هـ - 14 يونيو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/06/14/article_1850421.html

«الاقتصادية» من الرياض
أصدر المهندس أحمد الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، قرارا بالموافقة على تأسيس الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية، والجمعية التعاونية الزراعية المركزية، وذلك ضمن مستهدفات برنامج مكافحة التستر التجاري والاهتمام بالمزارعين واستقرار السوق الزراعية واستدامتها ضمن مستهدفات برنامج الأمن الغذائي. وتهدف الجمعية الاستهلاكية المركزية إلى توفير المخازن والمستودعات وفقا لمعايير السلامة الغذائية، وتقديم الخدمات المساندة للجمعيات التعاونية، وتسويق المنتجات في الأسواق وغيرها، إضافة إلى نشاط عقود التموين في القطاعين العام والخاص، وتحقيق مستهدفات برنامج مكافحة التستر من خلال زيادة وانتشار القطاع التعاوني، بينما تهدف الجمعية الزراعية المركزية إلى التحالف مع الجمعيات التعاونية الزراعية ومتعددة الأغراض، التي تمارس النشاط الزراعي في مختلف مناطق المملكة، وتوطين الزراعة وإعادة الإنتاج، وتدريب المزارعين وتأهيلهم، والاستثمار في زراعة الأعلاف وصناعة المركبات الغذائية لضمان استقرار السوق الزراعية واستدامة نموها، ما يحقق مستهدفات برنامج الأمن الغذائي. يذكر أن هذا القرار يأتي ضمن خطط الوزارة لدعم التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية والمشاريع التنموية.

اطلالة إحصائية على عدم التوازن بين الذكور والإناث

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 22 شوال 1441 هـ - 14 يونيو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/06/14/article_1850376.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

يُقاس التوازن النوعي من خلال عدد مؤشرات التركيب السكاني حسب النوع، أي تصنيف السكان حسب النوع (ذكورا وإناثا). والتوازن النوعي من المسائل المهمة لتأثيره وتأثره بعدد من الخصائص والمتغيرات السكانية. وعلاوة على ذلك، فإن نوع أو جنس الإنسان (ذكرا كان أو أنثى) يؤثر في متطلباته، وأنماط استهلاكه، وسلوكياته، وأنشطته، والأدوار التي يقوم بها في المجتمع الذي يعيش فيه، فزيادة الذكور أو الإناث يعكس كثيرا من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ويؤثر في معدلات المواليد، والزواج، والطلاق، والجريمة، والمشاركة في قوة العمل، وغيرها. وهذا يؤكد أهمية المحافظة على التوازن النوعي من أجل استقرار المجتمع وزيادة فاعلية أفراده. باختصار، نسبة النوع، أي عدد الذكور مقابل 100 أنثى هي أحد مقاييس التوازن بين الذكور والإناث، وتعد أحيانا مؤشرا لمدى المساواة بين النوعين في المجتمع. لذلك فإن التغيرات في نسبة النوع تعكس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتأثر النسبة بنمط الوفيات، والحروب والاضطرابات، والهجرة الانتقائية حسب النوع، ونسبة النوع عند الميلاد، إضافة إلى الأخطاء في جمع البيانات.

على أي حال، تبلغ نسبة النوع على مستوى العالم نحو 102، أي أن هناك 102 ذكر مقابل مائة أنثى، ما يدل على أن هناك زيادة لصالح الذكور، وهذا خلاف ما يعتقد البعض. ولكن هناك تفاوت لافت للنظر بين الدول، فمن جهة، هناك دول ترتفع فيها النسبة، أي هناك زيادة في عدد الذكور. وتأتي دول الخليج العربية في مقدمة دول العالم، إذ تتجاوز النسبة 200 ذكر مقابل 100 أنثى في معظم دول الخليج، ويعود السبب إلى تدفق العمالة الوافدة التي يغلب عليها الذكور بأعداد كبيرة، ومن الدول أيضا جيبوتي (111) وماليزيا (106) وأفغانستان والصين (105). من جهة أخرى، تنخفض نسبة النوع في نيبال إلى (84)، أي أن هناك 84 ذكراً مقابل 100 أنثى، ما يدل على نقص كبير في عدد الذكور، ويعود ذلك لهجرة الذكور للعمل في الدول المجاورة مثل ماليزيا، وكذلك تنخفض في كل من هونج كونج، ولاتفيا، ولبنان وأوكرانيا، وروسيا، وأستونيا بدرجة ملحوظة، أي أن هناك زيادة عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور في هذه الدول الأخيرة. ويزداد عدم التوازن بين الذكور والإناث لدى كبار السن، فهناك 70 رجلاً فقط مقابل كل 100 امرأة على مستوى العالم، وذلك نتيجة لأن المرأة أطول عمراً من الرجل. ويزداد عدم التوازن في هذه الفئة العمرية، لصالح المرأة في بعض الدول مثل أوكرانيا، لدرجة أن هناك 38 رجلاً فقط أعمارهم 65 عاماً فأكثر مقابل كل 100 امرأة في هذا العمر! وهذا يعكس اليون الشاسع بين صحة الرجل والمرأة في هذه الدول.

وعدم التوازن النوعي لا يقتصر على الدول، بل يحدث بين المناطق داخل الدول. فمثلاً تشير نتائج تعداد السكان في 2010 إلى أن هناك زيادة في عدد الذكور السعوديين مقارنة بالإناث السعوديات في المناطق الإدارية الكبيرة مثل الرياض ومكة المكرمة والشرقية، نتيجة تدفق الهجرة الداخلية. وبالمثل يزداد عدم التوازن لصالح الذكور السعوديين في بعض المحافظات مثل الحرت والخرخير والجبيل، في حين تزداد نسب الإناث في محافظات بالقرن، وبدر الجنوب، وتربة والمنطق والقرى وبيشة والناص وغيرها، ويفسر ذلك باتجاهات الهجرة الداخلية وكذلك الأحداث على الحد الجنوبي. وأخيراً هناك حاجة كبيرة إلى تحسين مستوى دقة البيانات السكانية وجعلها في متناول الباحثين.



لماذا التمرد على الإجراءات الاحترازية؟

المصدر: جريدة الرياض الأحد 22 شوال 1441 هـ - 14 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1826237>

د. عبدالله الحيري

"على الرغم من الإجماع المتكرر على أن الالتزام بالمبادئ التوجيهية للمسافة الاجتماعية هو الطريقة الأكثر فاعلية لمنع نشر جائحة الفيروس التاجي الجديد إلى جانب ارتداء الكمامات فقد كان بعض الناس بطيئين في إلغاء خططهم نحو الالتزام بمثل هذه التعليمات، والبعض لا يزال يخرط في لقاءات اجتماعية مما خلق حالة من الإحباط لدى المجتمع الملتمزم بصحته وصحة الآخرين، وأيضاً الممارسين الصحيين. حسناً كيف نتعامل مع شخص يتجاهل بشكل واضح إرشادات التباعد الاجتماعية؟ وكيف نتحدث مع شخص غير مقتنع بالحقائق؟ وكيف نتعامل مع شخص يبدو عليه سلوك الإنكار من تأثير هذه الجائحة؟

اليوم العديد من العلماء والباحثين في العلوم النفسية والسلوكية وصفوا ردات الفعل تلك بأنها محاولة من البعض للاحتفاظ بشعور السيطرة من خلال تجاهل أو تحدي أو أمر البقاء في المنزل.. وهناك فئة من الناس هم بطبعهم شخصيات معارضة ويتحدون السلطة بشكل روتيني، والكثير منهم في حالة ردة فعل لا شعورية للصدمة والخوف تسمى الإنكار، خاصة إذا لم يكونوا في المناطق الأكثر تضرراً، وليسوا في مجموعات عالية الخطورة أو لا يعرفون أي شخص قريب لهم مصاب بالفيروس.. وقد ذهب بعض العلماء إلى القول: إن القلق يؤثر على قدرتنا على التفكير بوضوح واتخاذ القرارات أو حل المشكلات، ويمكن أن يساهم تدفق المعلومات وعدم اليقين في إنكار الواقع أو المعلومات الواقعية، وعندما يرتفع القلق نبدأ بالذعر كما حصل في الشراء المذعور.

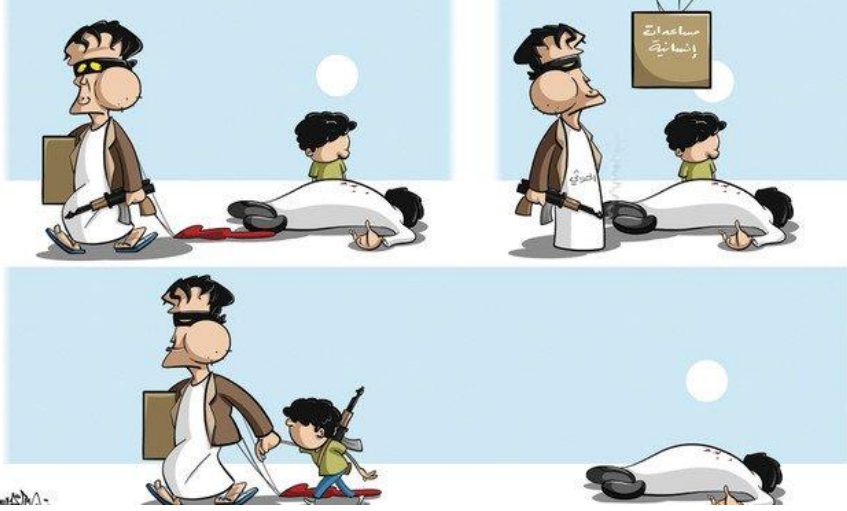
يقول فايل رايت مدير الأبحاث والجودة السريرية في جمعية علم النفس الأميركية: إن جميع هذه الطرق لممارسة السيطرة تمثل عدم التسامح الجماعي لدى البشر لعدم اليقين والمجهول، وتوضح أن قدرتنا على التعامل مع عدم اليقين بدرجات متفاوتة، وجميعنا نواجه نفس التحدي مما يجعلنا قلقين ومجهدين، لذا نتصرف بناءً على تلك المشاعر.

اليوم هناك طريقتان لوقف تأثير القلق السيئ على إدارة حياتنا: الأولى عدم إنكار قلقنا، ويجب أن ندرك أننا أصبحنا قلقين. والثانية فهم ما نتيجة قلقنا؟ فهذا يساعدنا على التمييز بين السلوكيات التي تجلب الراحة والسلوكيات التي هي في الواقع جزء لا يتجزأ من بقائنا.

اليوم بعض الأفعال مدفوعة بالعواطف، وليس بالفكر العقلاني، وهذا قد يساعدنا في فهم ردود الفعل غير المنضبطة، والتغلب على الإحباط. ويظهر في الأفق أنه لا يزال لدينا على الأقل عدد من الأسباب من التباعد الاجتماعي الشديد، ما يتطلب إدارة حازمة للتجمعات والأصدقاء وأفراد الأسرة الذين لا يقتنعون بالحقائق أو ينتابهم سلوك التمرد على الإجراءات الاحترازية، وقد يكون من المجدي الالتقاء بهم أينما كانوا والحوار معهم بشكل عاطفي، وهذا يعني الاعتراف بالخوف، ولكن من خلال مشاركة حقائق الموقف بهدوء، وتشجيع الشخص دائماً على اتخاذ الإجراءات المناسبة للمساعدة في التعاون.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com
المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 22 شوال 1441 هـ -
14 يونيو 2020 م

<https://www.aleqt.com/>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 22 شوال 1441 هـ -
14 يونيو 2020 م

<https://www.al-madina.com/article/689517>